تحليل الأهمية الإقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان

علاء مصطفى حسين احمد

الملخص:

حقق الاقتصاد الياباني تقدمًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية، فمع منتصف الخمسينيات، عاد الإنتاج الصناعي إلى مستواه قبيل الحرب، وأثناء الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، كان الإنتاج الاقتصادي ينمو بمعدل ١٠% سنويًا، ويعود الفضل في هذا النجاح السريع إلى عدة أسباب منها: استيراد اليابان للتقنية الغربية بأسعار رخيصة نسبيًا، والاستثمار الكبير في الآلات والمعدات، وتركيز اليابانيين على إنتاج سلع للسوق العالمية، وتمتع اليابان بقوى عاملة مدربة بشكل جيد، وتعمل بجدية متناهية. علاوة على ذلك، فقد نمت التجارة الدولية بشكل متسارع بعد الحرب مما مكن اليابان من استيراد الخامات التي تحتاجها، وتصدير السلع الصناعية المتنوعة.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي**: **هل توجد أهمية إقتصادية للانفاق العام والتوظف (البطالة) في اليابان؟، كما** يسعي البحث الي تسليط الضوء على كيفية توزيع الانفاق العام على مختلف قطاعات الدولة وتحديد أثره على مستوي التوظف ومتوسط الدخل وحجم الادخار والاستثمار في اليابان، وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في اليابان.

وتكمن أهمية هذا البحث في إظهار دور الدولة اليابانية في كيفية إدارة الانفاق العام، من خلال استخدامها لتوزيع الانفاق على مستوى جميع قطاعات الدولة، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية في اليابان قد انعكس على توزيع النفقات العامة وعلى تزايد تدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى، وفي الحياة الاجتماعية مستخدمة فى سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل أسس عناصر المالية العامة كركائز أساسية لهذا الطريق، **ويقوم** البحث علي اختبار صحة الفرضية **التالية: توجد أهمية إقتصادية للانفاق العام والتوظف (البطالة) في اليابان،** واستخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى الذى يتم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن البحث مستعينا

فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

وتبين من البحث صحة الفرضية البحثية، وأوصي **البحث** بضرورة زياة تدخل الدولة في مراحل التنمية الأولي، حتي تحمي الاقتصاد من أي إنحرافات، وزيادة الإهتمام بقطاع الخدمات أولاً ثم الصناعة، لما لهما من دور في رفع معدل النمو الاقتصادي، **و**زيادة الإهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

Abstract:

The Japanese economy made significant progress after World War II.In the mid-1950s, industrial production returned to its pre-war level, and during the period from 1960 to 1970, economic production was growing at a rate of 10% per year, thanks to several rapid reasons including:

apan's Western technology is relatively cheap, the investment in machinery and equipment, the Japanese's focus on producing goods for the global market, Japan's well-trained workforce, and working very hard. Moreover, international trade grew rapidly after the war, enabling Japan to import the raw materials it needed, and export diverse industrial goods.

The problem of the research is to try to answer the question: Is there economic importance of public spending and employment (unemployment) in Japan ?. It also seeks to shed light on how to distribute public spending among the various sectors of the state and determine its impact on the level of employment and average

income and the size of savings and investment in Japan, analyze the relationship between government spending and Japan's economic growth.

The importance of this research is to show the role of the Japanese state in how to manage public spending, through its use of the distribution of spending across all sectors of the state, and the development of economic realities, political crises and natural disasters in Japan has reflected on the distribution of public expenditures and the increasing intervention of the state in economic activity In social life, it is used to reinforce this intervention and consolidate the fundamentals of public finances as the main pillars of this path. The research is based on testing the validity of the following hypothesis: B Inductive through which the data necessary for compiling research drawing on a range of Arab and foreign references, was used as the analytical method for the analysis of the data.

The research proved the validity of the research hypothesis, and the research recommended the need to increase state intervention in the initial development stages, in order to protect the economy from any deviations, and increased attention to the service sector first and then industry, because of their role in raising the rate of economic growth, and increased attention to export industries to achieve a surplus in Trade Balance.

١ـ مقدمة:

حقق الاقتصاد الياباني تقدمًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية، فمع منتصف الخمسينيات، عاد الإنتاج الصناعي إلى مستواه قبيل الحرب، وأثناء الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، كان الإنتاج الاقتصادي ينمو بمعدل ١٠% سنويًا.

ويعود الفضل في هذا النجاح السريع إلى عدة أسباب منها: استيراد اليابان للتقنية الغربية بأسعار رخيصة نسبيًا، والاستثمار الكبير في الآلات والمعدات، وتركيز اليابانيين على إنتاج سلع للسوق العالمية، وتمتع اليابان بقوى عاملة مدربة بشكل جيد، وتعمل بجدية متناهية. علاوة على ذلك، فقد نمت التجارة الدولية بشكل متسارع بعد الحرب مما مكن اليابان من استيراد الخامات التي تحتاجها، وتصدير السلع الصناعية المتنوعة. كما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان بعد الحرب، فزاد إستهلاكهم من الأجهزة الكهربائية.

وأعادت الولايات المتحدة لليابان جزر بونين وأيوو جيما عام ١٩٦٨ .وكانت الولايات المتحدة قد أعادت لليابان الجزء الشمالي من جزر ريوكيو عام ١٩٥٣ وأعادت بقيتها عام ١٩٧٢. ومازالت روسيا تدعي ملكية جزر الكوريل وتحتلها[١].

ويتضح أنه أصبح مسموحاً للسياسة المالية أن تحدث عجزا أو فائضا في الموازنة العامة للدولة طالما كان الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي[٢].

وإمتد تأثير النفقات العامة ليصل الانتاج فهي تؤثر تأثيرا واضحا سواء في زيادة مقدرة الافراد على الانتاج أو في انتقال عناصر الانتاج من القطاع الخاص الي القطاع العام، وكذلك من نشاط الي آخر. وبما أنها تؤثر في الانتاج فهي بالتالي تؤثر أيضا في توزيع الدخل القومي وفي محاربة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل[٣].

ويساهم الإنفاق العام أيضا في زيادة قدرة الفرد على العمل إذا كان يزيد من كفاءته. وهذا يفتح مجالا واسعا للنفقات الاجتماعية مثل: النفقات المخصصة لتوفير العلاج المجاني، المرافق التعليمية، المرافق السكنية... الخ. فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة كفاءة الفئات ذات الدخل المنخفض ورفع قدرتها على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عرض العمالة الماهرة والكفؤ ومن الواضح ، أن جميع هذه

النفقات التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل، تساعد كذلك على رفع دخلهم ومدخراتهم، وبالتالي الإنتاج والدخل القومي(٤).

ويرى (**Dalton**) أن الأنواع الأخرى للنفقات العامة مثل إعانات البطالة والتأمين ضد العجز تزيد من رغبة الأفراد في العمل والادخار لأنها تعتبر منح مشروطة فهذه المنح تساهم في بعض الحالات في رفع الرغبة في العمل عن طريق رفع معنويات الأفراد. وبالمثل، فإن المنح التي يفترض أنها غير ثابتة، ولكن تزيد مع الزيادة في حجم العمل والادخار يمكن أن تساهم في زيادة الرغبة في العمل والادخار وبالتالي الاستثمار(٥).

فمنذ بداية الثمانينات حتى الآن تزايد اليقين بأن التجربة اليابانية حققت نتائج كبيرة في الأسواق الدولية الأساسية وعند معرفة ظروف اليابان بعد دمار الحرب الرهيب وخصائص اليابان من حيث السكان والمساحة الجغرافية والموارد الطبيعية، وما حققته خلال ثلاثة عقود بعد الحرب فإننا نكون أكثر قبولا للحديث عما يشبه المعجزة في اليابان. فاليابان جزيرة مكتظة بالسكان ذات مساحة أصغر من مساحة كالفورنيا وتستورد من استهلاكها ١٠٠ % من الالمنيوم، ٩٨ % من النفط، ٤% من الحديد ٦٦.٤ % من الخشب(٦).

وكانت اليابان في حالة دمار بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية لتتمكن في ثلاثة عقود فقط من تكوين قوة صناعية والمسجلة لأعلى المعدلات الإنتاجية في العالم. وكان ذلك بسبب إنتهاج اليابان السياسة التوسعية من خلال زيادة الانفاق العام(٧).

٢ـ مشكلة البحث:

استخدمت اليابان الانفاق العام في زيادة معدلات النمو الاقتصادى وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكلة البطالة ومن ثم تحقيق مؤشرات التنمية وهنا تتضح مشكلة الدراسه جليا في الإجابه على التساؤل الرئيسي حول تأثير الانفاق العام فى تحقيق التوظف الكامل في اليابان(٨).

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي**:

هل توجد أهمية إقتصادية للانفاق العام والتوظف (البطالة) في اليابان؟.

٣- أهداف البحث:

يسعي البحث الي تحقيق مجموعة **الأهداف التالية:**

أ- تسليط الضوء على كيفية توزيع الانفاق العام على مختلف قطاعات الدولة وتحديد أثره على مستوي التوظف ومتوسط الدخل وحجم الادخار والاستثمار في اليابان.

ب- تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في اليابان.

٤- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إظهار دور الدولة اليابانية في كيفية إدارة الانفاق العام، من خلال استخدامها لتوزيع الانفاق على مستوى جميع قطاعات الدولة، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية في اليابان قد انعكس على توزيع النفقات العامة وعلى تزايد تدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى، وفي الحياة الاجتماعية مستخدمة فى سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل أسس عناصر المالية العامة كركائز أساسية لهذا الطريق.

٥- فروض البحث:

يقوم البحث علي اختبار صحة الفرضية **التالية:**

توجد أهمية إقتصادية للانفاق العام والتوظف (البطالة) في اليابان.

٦- منهج البحث:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى الذى يتم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن البحث مستعينا فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، وتحليل العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للبحث.

٧- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال **المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: نبذة عن الاقتصاد الياباني

المبحث الثانى: التحليل الاقتصادي لتطور الانفاق العام والتوظف في اليابان.

المبحث الأول
نبذة عن الاقتصاد الياباني

تعد اليابان واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم. ويحتل الناتج القومي الإجمالي المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل: تويوتا، وسوني، وفوجي فيلم، وباناسونيك بشهرة عالمية.

واستمدت اليابان مكانتها العالمية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة القائمة على تحويل المواد الأولية المستوردة فهي أول منتج للحديد والصلب في العالم وثالث قوة في تكرير البترول. وأول منتج للسيارات وتساهم بنحو ٤٠% من الإنتاج العالمي للسفن.

وتعتبر اليابان ثالث قوة تجارية في العالم ويسجل ميزانها التجاري ربحا سنويا، وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم بنحو ٧% من التجارة العالمية، فبلغ إجمالي الناتج المحلي نحو ٤٩٧١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحو ٣٩.٣ ألف دولار في عام ٢٠١٨.

وبمقارنة بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا بين عامي ١٨٧٠ و٢٠٠٨، والقيم المستخدمة هي القوة الشرائية للدولار عام ١٩٩٠. فيلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في اليابان قد بلغ في عام ١٩٤٥ – وهو العام الذي يوافق إستسلامها في الحرب العالمية الثانية – ١٣٤٦ دولارا أمريكيا مقدرا بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي في عام ١٩٩٠، وهو يساوي ١١% فقط من نظيره في الولايات المتحدة لنفس العام ونحو ٤٧% من دخل الفرد في اليابان نفسها في عام ١٩٤٠، العام الذي دخلت فيه اليابان الحرب العالمية الثانية[٩].

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال **النقاط التالية:**

١- أسباب نهضة الاقتصاد الياباني:

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلي نهضة اليابان اقتصادياً، **وأهمها**[١٠]**:**

١-١- المساواة وإتاحة تكافؤ الفرص:

يُشكّل النظام الطبقي الهرمي عقبةً في الإصلاح والتطوّر، لهذا قام القادة الوطنيّون بإلغاء هذا النظام كلياً، بالإضافة إلى إعلان المساواة بين كافّة المواطنين، كذلك عملت الحكومة على تشجيع الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة، وشدّدت على ضرورة أداء الخدمة العسكريّة، ممّا خلق شعوراً لدى أفراد الشعب بالعدالة والانتماء، والهوية المُشتركة بين المناطق والبيئات المُختلفة في اليابان.

١-٢- الفائض في المدخرات:

تمتلك اليابان مُعدّل إدخّار مرتفع نسبياً، يُقابله معدل استهلاك منخفض، ممّا ساعد على إنعاش وتنمية الاقتصاد في البلاد، واستخدام هذا الفائض في تمويل القروض المصرفيّة، بالإضافة إلى توفير رأس المال المحلي اللازم لدعم البُنية الصناعيّة في اليابان، وبالتالي تحقيق مستوي عالي في التصنيع على المستوى العالمي، ولكن أصبح فائض المُدّخرات الذي كان دافعاً للنمو والتطور، عقبةً هيكليّة خطرةً، لأنه أدى إلى تراجُع حادّ في الطلب، وشكّل أزمةً كبيرةً للاقتصاد الياباني.

١-٣- نقل التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها:

كانت العلاقات العلميّة والتكنولوجيّة بين الولايات المتحدة واليابان شاملةً، ومُمتدةً لأكثر من ١٠٠ عام، الأمر الذي ساعد على إنتقال التكنولوجيا والخبرات من الولايات المُتحدة إلى اليابان، وقد شملت هذه العلاقات تبادل الصناعات، والبضائع التجاريّة، والتبادل الثقافي، كما امتدّت لتشمل المُعاملات بين المنشآت الحكومية، والجامعات.

١-٥- الإنطلاق من الصفر:

شكّلَ الدمار والتدهور الاقتصادي الذي لحق باليابان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، سبباً لإعادة بناء كافّة المنشآت بداية من الصفر، ممّا أدّى إلى إستبدال التقنيات القديمة بأخرى حديثة، بالإضافة إلى تجديد نهج وأساليب الإدارة، فأتيحَت الفرصة أمام مختلف الشركات للتطوير من ذاتها، وظهرت العديد من التغيّرات البيئيّة الدوليّة التي سهّلت عمليّة التجارة الحُرّة، ووفّرت التكنولوجيا غير المُكلفة، والمواد الخام الرخيصة.

٢ـ أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الياباني:

٢ـ١ـ قطاع الصناعة في اليابان:

تعتبر الصناعة واحدة من ركائز القوة الاقتصادية اليابانية. ففي هذا القطاع تأتي اليابان في المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي إذن محرك وعصب الاقتصاد والمجسد الحقيقي للنجاح والتفوق الياباني.

ويعد التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، ولكن مع ذلك، تمتلك اليابان القليل من الموارد الطبيعية. لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محلياً أو يتم تصديرها.

ويعتبر التصنيع أكبر نشاط اقتصادي في اليابان، فهو يسهم بـ ٢٩% من جملة الناتج الوطني الإجمالي، ويوظف ٢٤.٥% من جملة القوى العاملة في اليابان في عام ٢٠١٨، ويعتبر معدل النمو الصناعي الياباني من أعلى المعدلات في العالم، فمنذ الأعوام (١٩٧٠– ١٩٨٠) تضاعف الإنتاج الصناعي أكثر من ثلاث مرات[١١].

وتنتج الصناعة اليابانية كل شيء؛ فإنتاجها يتراوح ما بين الإلكترونيات الصغيرة وناقلات النفط الكبيرة، وهي مشهورة بجودتها العالية ومستواها الرفيع، وتستخدم المصانع اليابانية أحدث الآلات والمعدات والأساليب المتقدمة، وتحدِّث نفسها باستمرار ليبقى إنتاجها رفيع المستوى ومنخفض التكاليف، وتصدره بأسعار منافسة، وهي تلاقي طلبًا كبيرًا عليها في الأسواق العالمية.

وتتمثل أهم الصناعات اليابانية في صناعة وسائل النقل، فهي تنتج نحو تسعة ملايين سيارة سنويًا، مما يجعلها الأولى في العالم في إنتاج السيارات، وكذلك هي الدولة الأولى في بناء السفن. وتعد صناعة الآلات الكهربائية والإلكترونية كأجهزة الحاسوب وأجهزة المذياع والتلفاز من أسرع الصناعات نموًا، وتباع في مختلف دول العالم.

وتُعدُّ اليابان إحدى الدول الكبرى المنتجة للحديد والفولاذ، والذي يصدر الكثير منه إلى الخارج، كما تعتبر اليابان في طليعة الدول المنتجة للإسمنت، والسيراميك،

والملابس، والصناعات المعدنية ومنتجات الأخشاب، صناعات البتروكيماويات والألياف الصناعية.

أولاً: المؤسسات الصناعية في اليابان:

وتقوم الصناعة على نوعين من المؤسسات، **وهما**[١٢]:

المجموعة الأولي: **المجموعات الصناعية العملاقة**: الكيريستسو، مثل: ميتسوبيشي ، وسوميتومو، وميتسوي، فهذه التكتلات لمختلف الشركات الصناعية وعلى غرار شركة "فوجي" تتمحور في أغلب الأحيان حول البنوك، معتمدة في ذلك على الشركات التجارية، سوجو سوشا، وعلى دعم الدولة وبالخصوص عن طريق وزارة الصناعة.

المجموعة الثانية: **المؤسسات والشركات التي تكفل التعاقد**: وتساهم بثلث الإنتاج الصناعي وقد استطاعت أن تثبت قدرتها الكبيرة على التكيف في حالة الأزمات الاقتصادية، كما أنها صمام أمان بالنسبة للشركات العملاقة. هذا النظام يتيح قدرا كبيرا من المرونة وسهولة التكييف الاقتصادي .إن القدرة المالية للمجمعات الكبيرة تدعم الاستثمار في البحث والتطوير وغزو الأسواق.

ثانياً: إستراتيجية الصناعة اليابانية:

كانت الصناعة اليابانية في البداية تعتمد أساسا على قطاع النسيج وعلى الصناعات الأساسية، ولكن تطورت الصناعة في اليابان، **كما يلي**[١٣]:

أ- صناعة الفولاذ والسفن والسيارات والإلكترونيات والروبورتات: تعد اليابان هي ثاني أكبر منتج عالمي للفولاذ، وتحتل مركزا مهيمنا في مجال بناء السفن وهي تملك ثاني أكبر اسطول تجاري في العالم .واعتبارا من عام١٩٦٠ أعطت اليابان الأولوية لصناعة السيارات والإلكترونيات، كذلك فهي تقوم بتمويل واردات هذه الصناعة ومعداتها اللازمة، من أجل أن تصبح أكثر قدرة على التنافس والتكيف مع الطلب العالمي.

وعليه قامت اليابان بعد ذلك بتغيير الإستراتيجية، مانحة بذلك الامتياز للروبوتيزم أو صناعة الرجل

الآلي والتكنولوجيا عالية التقنية، على أن يتم التركيز خصوصا على الجودة، هكذا يظهر النموذج الياباني، معتمدا أساسا على تشكيل فرق إنتاجية صغيرة مكونة من عمال متعددي المواهب يستطيعون القيام بعدة مهام وبالتالي الخروج من النمط التقليدي، وهنا يتجلى الهدف النوعي الموضوع وهو إحترام " الخمسة أصفار": صفر مخزون، صفر أخطاء، صفر أوراق، صفر أعطاب، صفر تأجيل.

وفي أعقاب أزمة ١٩٩٠ أخذت الصناعة اليابانية منعطفا جديدا من إعادة تنظيم الصناعة التقليدية، حتى أنها قامت بالتخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادي وركزت على صناعة التكنولوجيا المتقدمة، وتزايد الإهتمام بالبحث والتطوير.

ب- الصناعة الميكانيكية :صناعة السيارات هي إحدى القطاعات الرئيسية في اليابان، أصبحت واحدة من أكبر مصدري السيارات في العالم .وتحتل اليابان المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة في إنتاج السيارات فالشركات اليابانية مثل (تويوتا، ونيسان، وهوندا) قامت بإنتاج ١٠ مليون سيارة في عام ٢٠١٥، كما يلاحظ سيادة يابانية في تصنيع الدراجات حيث أن ثلاثة أرباع الدراجات في العالم يابانية الصنع، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة آلات الورش.

ج- الصناعات التقليدية :عرفت عملية تنظيم الإنتاج تحولات عميقة، إذ يلاحظ اليابان يستعد للتراجع عن بعض الأنشطة.

د- الصناعة الثقيلة :قام اليابان بتحديثها، وتطوير طرق إنتاجها ولم يترك قطاعا إلا ومسه التطوير والتحديث.

ه- صناعة النسيج :استمر لعدة أعوام حالة ضعف، ليتحول بعدها اليابان إلى صناعة أقمشة جديدة هي ثمرة أبحاث علمية بسبب إعادة التنظيم والهيكلة للصناعة اليابانية.

و- بناء السفن :تبقى اليابان محافظة على مركزها الأول عالميا في هذه الصناعة.

ز- صناعة التكنولوجيا الدقيقة:

الصناعة الإلكترونية الدقيقة هي إختصاص ياباني، وأحد رموز التفوق والنجاح لهذا البلد .واليابان هي أول بلد منتج للإلكترونيات في العالم (أجهزة التلفزيون، مسجلات

الفيديو، أجهزة التسجيل، وهي تعتبر أيضا أول بلد منتج للروبوتات في العالم (الإنسان الآلي) ويحتل مكانة لا بأس بها في مجال الإعلام الآلي، والآلات الناسخة .وتحتل اليابان المركز الثاني في مجال الاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية والسعي إلى تطوير مواد جديدة، إلا أنه ما زال يعاني من ضعف في مجالات الصناعات الدوائية والجو وصناعة الفضاء.

ثالثاً: جودة ونوعية المنتج الصناعي الياباني:

بعد سنوات الحرب العالمية الثانية المدمرة كانت اليابان في ذلك الوقت في بداية إعادة الإعمار والبناء الصناعي والاقتصادي مرة أخرى، فتم دعوة الدكتور إدوارد ديمنج والمهندس جوزيف جوران (صاحبا نظرية الجودة) لإلقاء عدة محاضرات في اليابان أمام رجال الأعمال والصناعيين والمهندسين والعمال وفي الجامعات اليابانية.

وقد لاقت نظرية الجودة ومبدأ النوعية صدى واسع جدا باليابان وتبنتها جميع المصانع والمعامل حتى أصبحت مطبقة في جميع أنحاء اليابان بشكل جيد جدا وتم اخضاع كل السلع والمنتجات اليابانية لاختبارات قاسية جدا للكشف عن العيوب التصنيعية والخلل أثناء الإنتاج.

وقد أدت هذه الخطوة الهامة إلى تحسن سمعة السلع والمنتجات اليابانية على مستوى العالم لأن أي منتج لا تخرج من المصنع إلا وقد تم اجتيازها لاختيارات الجودة والنوعية مما جعل المستهلك يقبل عليها سواء بالولايات المتحدة أو خارجها نظرا لجودتها وخلوها من العيوب التصنيعية .وقد أدى هذا التطبيق إلى كسب ثقة المستهلك عالميا وإلى قفز حصة المنتجات اليابانية بالسوق الأمريكية من ٤% إلى ٢٠% خلال سنوات قليلة وإلى نسبة أكبر خلال السنوات التالية مما أدى تكدس المنتجات والسلع الأمريكية المَنشأ بالمخازن وعزوف المستهلكين عنها . ولقد أساءت الشركات الأمريكية في ذلك الوقت فهم الحقيقة الجديدة والحادثة بالسوق وأعادت ظاهرة إتجاه الزبائن للمنتجات اليابانية إلى عامل السعر الأقل فعمدت إلى ضرب الأسعار وتخفيضها.

رابعاً: بداية تاريخ تطبيق الجودة في قطاع الصناعة باليابان:

وتبدأ القصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت اليابان منها مهزومة محطمة، وكانت سياسة السلطات الأمريكية لليابان تهدف إلى إقالة اليابان من عثرتها وإعادة تكوينها لتصبح ضمن المعسكر الغربي ، ولكن تلك السياسة لم تكن تهدف ولا تتصور أن ما تقدمه من مساعدة لليابان يمكن أن تخرج هذا العملاق مرة أخرى من قمقمه... فتساهلت الولايات المتحدة في نقل التقنية الأمريكية لليابان بل شجعت على ذلك وكانت شركة سوني شركة يابانية مغمورة وناشئة، ولكنها كانت طموحة وذات بصيرة نافذة ، فتولت زمام المبادرة في بدء رحلة نقل التقنية الإلكترونية لليابان، وعندما تمكنت من شراء رخصة تصنيع جهاز الترانزستور في اليابان من شركة آبل الأمريكية مقابل ٢٥٠٠٠ دولار.

خامساً: أهداف بحث التقنيات الحديثة في الصناعة اليابانية:

لقد استطاعت الشركات اليابانية وغيرها من المنظمات اليابانية خلال الفترة من عام ١٩٥١م وحتى مارس ١٩٨٤م الدخول في عقود بلغت نحو ٤٢ ألف عقداً لاستيراد التقنية لليابان من الخارج، وكانت تلك التقنيات تمثل خلاصة وأفضل ما توصلت إليه الدول المتقدمة، وكان للأسلوب الياباني في اختيار هذه التقنيات دور كبير في نجاح نقل التقنية. فاليابانيون لم يكونوا مهتمين بنقل أي نوع من التقنية، ولكنهم كانوا حريصون على اختيار الأفضل، وكان سبيلهم إلى ذلك يتمثل في إرسال موجات من المتخصصين اليابانيين لبحث التقنية المرغوب نقلها بدقة فيحققون بذلك **الأهداف التالية** [١٤] :

الهدف الأول : هو التعرف عن كثب على نوعية التقنية وخصائصها من مصادرها، وفي نفس الوقت يحاولون الحصول على ما يتعلق بها من رسومات وتصاميم ومعلومات.

الهدف الثاني : فإنه يتمثل في استغلال مرحلة البحث هذه للتحضير لمرحلة التحسينات التي سوف يضيفونها على المنتج قبل إعادة إنتاجه وبالتالي مفاجأة المنتجين الأصليين في وقت قصير عادة بالتعديلات والتحسينات التي يضيفونها إلى المنتج فتجعله أكثر

جودة وأقل سعراً، ويمهد لهم الطريق لتعزيز منافستهم وكسب الأسواق بصورة مذهلة... لقد كانت الكمية الضخمة من الرخص في التقنية المتنوعة من أهم الأسباب التي ساعدت اليابانيين على بناء قاعدتهم الصناعية المتطورة، ومن المذهل أن ما دفعته اليابان مقابل كل هذه العقود وعلى مدى هذه السنوات القليلة لم يتجاوز مبلغ ١٧ مليار دولار، والذي يمثل جزءاً بسيطاً جداً من الميزانية السنوية للأبحاث في الولايات المتحدة.

٢-٢- قطاع الطاقة في اليابان:

تحتاج اليابان كميات كبيرة من الطاقة لمصانعها ومزارعها وبيوتها وللسيارات ، واليابان من كبريات دول العالم في إنتاج الطاقة الكهربائية، ويأتي ٦٥% من الطاقة من النفط، وتستورد اليابان كل إحتياجاتها تقريبًا من النفط والغاز الطبيعي، إذ إن الإنتاج المحلي منهما لا يغطي أكثر من ١% من إحتياجاتها المحلية. ومعظم كميات النفط المستوردة تأتي من بلدان الشرق الأوسط،كذلك تواصل اليابان التنقيب عن النفط على أمل العثور عليه في سواحلها وفي مضيق كوريا وبحر اليابان.

وتمتلك اليابان مصادر كبيرة للفحم الحجري في جزيرتي هوكايدو وكيوشو بالرغم من أن معظم المتوافر منه من النوع الردئ رقيق الطبقات ، لذلك يكثر الاعتماد على النفط مصدرًا للطاقة. وتزوِّد الكهرباء الناتجة من مصادر الطاقة النووية البلاد بنحو ٢٢,٥%، والوقود الأحفوري بنسبة ٦٩.٧%، والطاقة الكهرومائية ٧.٣%، والطاقة النووية ٢٢.٥%، والمصادر الأخرى ٠.٥% عام ٢٠١٧[١٥].

٢-٣- قطاع النقل في اليابان:

تمتلك اليابان نظامًا حديثًا للنقل يتميز بكفاءة عالية، ويشتمل على الطرق الخارجية وخطوط السكك الحديدية والسفن الساحلية، وفي جميع المدن، ويتوافر نظام دقيق للنقل، بما في ذلك الحافلات والقطارات وقطارات الأنفاق. وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في عدد سيارات الركَّاب، وبها ٢٩ مليون سيارة، وتنقل الشاحنات ٤٥% من السلع داخل اليابان، بينما تنقل القطارات ٧% من السلع و٤٠% من المسافرين .

وتتصل جزيرتا هوكايدو وهونشو بنفق طوله ٥٣,٩ كم تحت البحر، وهو أطول نفق يُستخدم للنقل في العالم، ويبلغ حجم الأسطول التجاري الياباني ٤٠ مليون طن متري. والموانئ الرئيسية هي جيبا وكوبي وناجويا ويوكوهاما، كما توجد مئات من الموانئ والمرافئ الصغيرة .وتنقل السفن ما يقارب نصف البضائع المعدة للشحن داخل اليابان. وفي اليابان كثير من المطارات الحديثة ويندرج المطار الدولي في طوكيو ومطار أوساكا الدولي ضمن المطارات الأكثر إزدحامًا في العالم(١٦).

٢-٤- قطاع الزراعة في اليابان:

تسهم الزراعة بنحو ١,٢% من مجمل الناتج الوطني الإجمالي، وتستخدم ٣,٤% من مجموع القوي
العاملة. لا تتجاوز مساحة أراضي اليابان الصالحة للزراعة ١٥% من المساحة العامة. ومع ذلك تنتج اليابان ٧٠% من إحتياجاتها الغذائية في عام ٢٠١٨(١٧).

ويبلغ متوسط حجم المزرعة اليابانية حوالي هكتار واحد، إلا أن إنتاجية الأرض عالية وذلك لاستخدام طرق الري الحديثة والبذور المحسَّنة والمواد الكيميائية الزراعية والآلات. وبما أن اليابان يغلب عليها الطابع الجبلي، لذا تندر الأراضي الزراعية المستوية. لذلك يزرع اليابانيون بعض المحاصيل على المدرجات (المصاطب) الصناعية، حيث تساعد هذه المدرجات في إستيعاب مياه الأمطار ومنع إنجراف التربة.

ويعتبر الأرز المحصول الرئيسي في اليابان، حيث تعتبر اليابان إحدى دول العالم الرئيسية في إنتاج الأرز، والذي يشغل أكثر من ٥٠% من الأراضي الزراعية، كما يزرع اليابانيون محاصيل أخرى مثل: بنجر السكر، والشاي، والتبغ والقمح بالإضافة لمحاصيل الفاكهة كالتفاح ، واليوسفي ، والبرتقال ، والكمثرى والفراولة ، وهم ينتجون خضراوات متنوعة مثل الباذنجان والكرنب والجزر والكرنب الصيني والخيار والبطاطس والبصل والبطاطا الحلوة والطماطم والفجل الأبيض.

وتزايد إستهلاك اليابانيون منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين من منتجات الألبان، والبيض واللحوم، ولذلك تزايدت أعداد مشروعات الثروة الحيوانية

والدواجن، وكان الكثير من المزارعين اليابانيين قبل الحرب العالمية الثانية يستأجرون الأراضي التي يزرعونها مقابل إعطاء المالك نصف إنتاجها، أما بعد الحرب، وبفضل الإصلاح الزراعي الذي طُبق، فقد تقلص حجم الحيازات الزراعية، وتمكن المزارعون من شراء الأراضي التي يزرعونها، لذلك تبلغ نسبة المزارعين المالكين لأراضيهم في الوقت الحاضر ٩٠% [١٨].

٢-٥- قطاع الصيد في اليابان:

تعد اليابان واحدة من الدول الرائدة في صيد الأسماك وتصنيعها، فهي توظف ١% من القوى العاملة اليابانية التي تصطاد ١٠ مليون طن من الأسماك سنويًا. وتملك اليابان أكبر أسطول لصيد الأسماك في العالم، إذ يضم ما يزيد على ٤٠٠ ألف سفينة وقارب، تقوم بالصيد في المياه الإقليمية الدولية، واليابان الدولة الأولى في إنتاج سمك التونة ، والثانية بعد الولايات المتحدة، في إنتاج السالمون. بالإضافة إلى أنواع أخري من الأسماك[١٩].

٢-٦- قطاع التعدين والتنقيب عن النفط في اليابان:

تحظى اليابان بوجود تشكيلة متنوعة من المعادن، إلا أنها بكميات قليلة لا تفي باحتياجاتها، وأهمها: الفحم الحجري والنحاس والحجر الجيري والمنجنيز والفضة والزنك، وتستورد اليابان معظم المعادن التي تحتاجها الصناعة اليابانية من الخارج ، فهي تستورد تقريبًا جميع خامات الألومنيوم والنفط، ومعظم فحم الكوك والحديد.

٢-٧- قطاع التجارة الخارجية في اليابان:

تعتبر اليابان في مقدمة البلدان التجارية في العالم، ويصل مجموع صادراتها وارداتها إلى ١٧٦٤ مليار دولار في ٢٠١٨. وتتمثل أهم الصادرات الرئيسية من سيارات الركاب والحديد والفولاذ والمعدات الإلكترونية ، وتأتي بعدها الآلات الكهربائية وغير الكهربائية والدراجات النارية والشاحنات والبلاستيك والأجهزة الدقيقة والسفن والأقمشة النسيجية المصنعة. وأهم واردات اليابان هي النفط والذي يشكل نسبة ٣٥% من مجموع وارداتها.

وتشمل المواد المستوردة الأخرى الكيماويات والفحم الحجري وخام الحديد والغاز الطبيعي والخشب واللحم والحبوب. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لليابان.

وحافظت اليابان منذ ستينيات القرن الماضي على ميزانها التجاري لصالحها، غير أن هذا الوضع قد أدى إلى إنتقاد بعض شركاء اليابان التجاريين لها لتأثير ذلك عكسيًا على ميزانهم التجاري[٢٠].

٣- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى اليابان:

يتضح من الجدول التالي أن قطاع الخدمات حل المرتبة الأولي يليه الصناعة وأخيراً قطاع الزراعة:

أ- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة واحتل القطاع المرتبة الثانية:

بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة ١٤٥٣ مليار دولار بحد أدنى ١٠٩٩,٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٨٧٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥، ويلاحظ أن قطاع الصناعة حل ثانياً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات ، والذي تراوحت قيمته لاجمالي الناتج المحلي (٦٢,٦%-٧٢,١%).

ب- تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات فإحتل القطاع المرتبة الأولي:

يتضح أن متوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة بلغ ٣٢٠٩,٩ مليار دولار بحد أدنى ١٩٦١,١ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٤٧٣,١ مليار دولار عام ٢٠١٢. وتراوحت نسبة القيمة المضافة للخدمات الي اجمالي القيمة المضافة (٦٢,٦%-٧٢,١%)، وبذلك يلاحظ أن هذا القطاع حل أولاً من حيث القيمة المضافة.

ج- تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة واحتل القطاع المرتبة الثالثة:

يتضح أن متوسط القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة بلغ نحو ٦٥,٧ مليار دولار بحد أدنى ٤٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى ٩٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤. وتراوحت نسبة القيمة المضافة للزراعة الي اجمالي القيمة المضافة من

(١,١%- ٢,٣%)، وبذلك يلاحظ أن قطاع الزراعة حل ثالثاً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة.

جدول (١)

تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات فى اليابان خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	اجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة للصناعة		القيمة المضافة للخدمات		القيمة المضافة للزراعة	
		مليار$	% من إجمالي القيمة المضافة	مليار$	% من إجمالي القيمة المضافة	مليار$	% من إجمالي القيمة المضافة
١٩٩٠	٣١٣٢.٨	١٠٩٩.٦	٣٥.١	١٩٦١.١	٦٢.٦	٧٢.١	٢.٣
١٩٩١	٣٥٨٤.٤	١٢٥١.٠	٣٤.٩	٢٢٥٤.٦	٦٢.٩	٧٨.٩	٢.٢
١٩٩٢	٣٩٠٨.٨	١٣٦٠.٣	٣٤.٨	٢٤٦٦.٥	٦٣.١	٨٢.١	٢.١
١٩٩٣	٤٤٥٤.١	١٥٤٥.٦	٣٤.٧	٢٨١٩.٥	٦٣.٣	٨٩.١	٢
١٩٩٤	٤٩٠٧.٠	١٧٠٢.٩	٣٤.٧	٣١٠٨.٩	٦٣.٤	٩٥.٣	١.٩
١٩٩٥	٥٤٤٩.١	١٨٧٥.٣	٣٤.٤	٣٤٨١.٧	٦٣.٩	٩٢.١	١.٧
١٩٩٦	٤٨٣٣.٧	١٦٦٧.٦	٣٤.٥	٣٠٨٤.٢	٦٣.٨	٨١.٩	١.٧
١٩٩٧	٤٤١٤.٧	١٥٠٥.٩	٣٤.١	٢٨٤٠.١	٦٤.٣	٦٨.٨	١.٦
١٩٩٨	٤٠٣٢.٥	١٣٥٢.٨	٣٣.٥	٢٦١٣.٩	٦٤.٨	٦٥.٨	١.٦
١٩٩٩	٤٥٦٢.١	١٥٠٧.٣	٣٣.٠	٢٩٨١.٨	٦٥.٤	٧٣.٠	١.٦
٢٠٠٠	٤٨٨٧.٥	١٦٠١.١	٣٢.٨	٣٢١١.٤	٦٥.٧	٧٥.١	١.٥
٢٠٠١	٤٣٠٣.٥	١٣٤٥.٧	٣١.٣	٢٨٩٨.٣	٦٧.٣	٥٩.٥	١.٤
٢٠٠٢	٤١١٥.١	١٢٥٦.٧	٣٠.٥	٢٨٠١.١	٦٨.١	٥٧.٣	١.٤
٢٠٠٣	٤٤٤٥.٧	١٣٥٢.٢	٣٠.٤	٣٠٣٥.٠	٦٨.٣	٥٨.٥	١.٣
٢٠٠٤	٤٨١٥.١	١٤٥٨.٩	٣٠.٣	٣٢٩٦.٤	٦٨.٥	٥٩.٨	١.٢
٢٠٠٥	٤٧٥٥.٤	١٤٣٦.١	٣٠.٢	٣٢٦٥.٨	٦٨.٧	٥٣.٥	١.١
٢٠٠٦	٤٥٣٠.٤	١٣٥٨.٣	٣٠.٠	٣١٢٢.٥	٦٨.٩	٤٩.٦	١.١

٢٠٠٧	٤٥١٥.٣	١٣٤٩.٣	٢٩.٩	٣١١٨.١	٦٩.١	٤٧.٩	١.١
٢٠٠٨	٥٠٣٧.٩	١٤٦١.٣	٢٩.٠	٣٥٢٣.٣	٦٩.٩	٥٣.٣	١.١
٢٠٠٩	٥٢٣١.٤	١٤٢٦.٧	٢٧.٣	٣٧٤٨.٠	٧١.٦	٥٦.٦	١.١
٢٠١٠	٥٧٠٠.١	١٦٢١.٤	٢٨.٤	٤٠١٥.٩	٧٠.٥	٦٢.٨	١.١
٢٠١١	٦١٥٧.٥	١٦٥٥.٢	٢٦.٩	٤٤٣٦.٠	٧٢.٠	٦٦.٢	١.١
٢٠١٢	٦٢٠٣.٢	١٦٥٩.٢	٢٦.٧	٤٤٧٣.١	٧٢.١	٧٠.٨	١.١
٢٠١٣	٥١٥٥.٧	١٣٨٨.٨	٢٦.٩	٣٧١٠.٠	٧٢.٠	٥٦.٩	١.١
٢٠١٤	٤٨٥٠.٤	١٣٤٣.٠	٢٧.٧	٣٤٥٦.٢	٧١.٣	٥١.٢	١.١
٢٠١٥	٤٣٨٩.٥	١٢٧٣.٨	٢٩.٠	٣٠٦٦.٨	٦٩.٩	٤٨.٩	١.١
٢٠١٦	٤٩٢٦.٧	١٤٢٤.١	٢٨.٩	٣٤٤٢.٩	٦٩.٩	٥٩.٧	١.٢
٢٠١٧	٤٨٦٠.٠	١٤١٦.٤	٢٩.١	٣٣٨٥.٨	٦٩.٧	٥٧.٨	١.٢
٢٠١٨	٤٩٧٠.٩	١٤٤١.٦	٢٩.٠	٣٤٦٩.٧	٦٩.٨	٥٩.٧	١.٢
متوسط	٤٧٢٨.٦	١٤٥٣.٠	٣١.٠	٣٢٠٩.٩	٦٧.٦	٦٥.٧	١.٤
أدني	٣١٣٢.٨	١٠٩٩.٦	٢٦.٧	١٩٦١.١	٦٢.٦	٤٧.٩	١.١
أقصي	٦٢٠٣.٢	١٨٧٥.٣	٣٥.١	٤٤٧٣.١	٧٢.١	٩٥.٣	٢.٣

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

المبحث الثانى

التحليل الاقتصادي لتطور الانفاق العام والتوظف في اليابان

تتمتع اليابان بنفوذ كبير على المسرح الدولي، فهي من أكبر الدول المانحة ومصدر مهم لرؤوس الأموال والقروض الدولية. وما زالت علاقات اليابان بجيرانها متأثرة الى حد كبير بإرث الحرب العالمية الثانية وسلوك اليابان قبل تلك الحرب وأثنائها. وتتردد اليابان في الاعتذار عن المآسي التي تسببت بها لمواطني الدول التي إحتلتها ومنها كوريا وجزء كبير من الصين.

وتوجد عدة مؤشرات تبين مدي إهتمام الحكومة اليابانية باقتصادها، و**أهمها**[٢١]:

أ- حققت الميزانية فائضاً في معظم السنوات خلال فترة البحث، والذي بلغ متوسطه ٢٦,١ مليار دولار بحد أدنى عجز -٩٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣ وبحد أقصى فائضاً ٧٣.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

ب- كان معدل البطالة من أقل معدلات البطالة في العالم إن لم يكن أقلها علي الإطلاق، حيث بلغ متوسط خلال الفترة ٣.٨% بحد أدنى ٢% عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٥.٤% في عام ٢٠٠٢.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال **النقاط التالية:**

- تحليل الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات باليابان.
- تحليل تطور الانفاق العام والتوظف في اليابان.

١- **تحليل الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات باليابان**:

ويتضح من الجدول التالي، **ما يلي**:

أ- إحتل العاملون في قطاع الخدمات المرتبة الأولي:

يشكل العاملون في قطاع الخدمات النسبة الكبيرة من اجمالي العاملين في اليابان، حيث أن متوسط العاملين في قطاع الخدمات بلغ ٤٢,٢%، وبحد لأدني ٣٦,٧% في عام ١٩٩٠، وبحد اقصي ٤٧,١% في عام ٢٠١٨.

ب- إحتل العاملون في قطاع الصناعة المرتبة الثانية:

يتضح أن متوسط العاملين في قطاع الصناعة بلغ ٢٩,٥%، وبحد لأدني ٢٤,٥% في عام ٢٠١٨، وبحد أقصي ٣٤,٨% في عام ١٩٩٢.

ج- إحتل العاملون في قطاع الزراعة المرتبة الثالثة:

شكل العاملون في قطاع الزراعة أقل نسبة من إجمالي العاملين في اليابان، فبلغ متوسط العاملين في قطاع الزراعة ٤,٨%، وبحد لأدني ٣,٤% عام ٢٠١٨، وبحد أقصي ٦,٨% عام ١٩٩٠.

جدول (٢)
تحليل الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات فى اليابان خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	اجمالي العاملين مليون	العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
		عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين
١٩٩٠	٦٢.٦	٢١.٦	٣٤.٥	٤.٣	٦.٨	٣٦.٧	٥٨.٧
١٩٩١	٦٣.٧	٢٢.٠	٣٤.٦	٤.٣	٦.٧	٣٧.٣	٥٨.٧
١٩٩٢	٦٤.٤	٢٢.٤	٣٤.٨	٤.١	٦.٤	٣٧.٩	٥٨.٨
١٩٩٣	٦٤.٥	٢٢.٢	٣٤.٤	٣.٩	٦.٠	٣٨.٥	٥٩.٦
١٩٩٤	٦٤.٦	٢٢.١	٣٤.٢	٣.٧	٥.٨	٣٨.٧	٦٠.٠
١٩٩٥	٦٤.٧	٢١.٨	٣٣.٧	٣.٧	٥.٧	٣٩.٢	٦٠.٦
١٩٩٦	٦٥.١	٢١.٨	٣٣.٤	٣.٦	٥.٥	٣٩.٧	٦١.١
١٩٩٧	٦٥.٧	٢١.٨	٣٣.٣	٣.٥	٥.٤	٤٠.٣	٦١.٤
١٩٩٨	٦٥.٣	٢١.٠	٣٢.٢	٣.٥	٥.٣	٤٠.٨	٦٢.٥
١٩٩٩	٦٤.٦	٢٠.٦	٣١.٩	٣.٤	٥.٢	٤٠.٧	٦٢.٩
٢٠٠٠	٦٤.٥	٢٠.٣	٣١.٤	٣.٣	٥.١	٤٠.٩	٦٣.٥
٢٠٠١	٦٤.٢	١٩.٧	٣٠.٧	٣.٢	٤.٩	٤١.٣	٦٤.٤
٢٠٠٢	٦٣.٥	١٩.٠	٢٩.٩	٣.٠	٤.٧	٤١.٥	٦٥.٣
٢٠٠٣	٦٣.٥	١٨.٨	٢٩.٥	٣.٠	٤.٧	٤١.٨	٦٥.٨
٢٠٠٤	٦٣.٦	١٨.٢	٢٨.٧	٢.٩	٤.٦	٤٢.٤	٦٦.٧
٢٠٠٥	٦٣.٨	١٧.٨	٢٧.٨	٢.٩	٤.٥	٤٣.٢	٦٧.٧
٢٠٠٦	٦٤.١	١٨.٠	٢٨.٠	٢.٨	٤.٤	٤٣.٣	٦٧.٦
٢٠٠٧	٦٤.٥	١٨.٢	٢٨.٢	٢.٨	٤.٣	٤٣.٦	٦٧.٥
٢٠٠٨	٦٤.٤	١٧.٦	٢٧.٣	٢.٧	٤.٣	٤٤.١	٦٨.٥

٢٠٠٩	٦٣.٥	١٦.٧	٢٦.٣	٢.٧	٤.٢	٤٤.١	٦٩.٥
٢٠١٠	٦٣.٣	١٦.٢	٢٥.٧	٢.٦	٤.١	٤٤.٤	٧٠.٢
٢٠١١	٦٣.١	١٦.٣	٢٥.٨	٢.٥	٤.٠	٤٤.٣	٧٠.٢
٢٠١٢	٦٢.٨	١٦.٥	٢٦.٢	٢.٤	٣.٩	٤٣.٩	٦٩.٩
٢٠١٣	٦٣.٣	١٦.٦	٢٦.٢	٢.٤	٣.٧	٤٤.٤	٧٠.١
٢٠١٤	٦٣.٨	١٦.٦	٢٦.٠	٢.٤	٣.٧	٤٤.٨	٧٠.٣
٢٠١٥	٦٤.١	١٦.٦	٢٥.٩	٢.٣	٣.٦	٤٥.٢	٧٠.٥
٢٠١٦	٦٤.٨	١٦.٦	٢٥.٦	٢.٣	٣.٥	٤٥.٩	٧٠.٩
٢٠١٧	٦٥.٤	١٦.١	٢٤.٦	٢.٢	٣.٤	٤٧.٠	٧١.٩
٢٠١٨	٦٥.٣	١٦.٠	٢٤.٥	٢.٢	٣.٤	٤٧.١	٧٢.١
متوسط	٦٤.٢	١٨.٩	٢٩.٥	٣.٠	٤.٨	٤٢.٢	٦٥.٧
حد أدني	٦٢.٦	١٦.٠	٢٤.٥	٢.٢	٣.٤	٣٦.٧	٥٨.٧
حد أقصي	٦٥.٧	٢٢.٤	٣٤.٨	٤.٣	٦.٨	٤٧.١	٧٢.١

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢- تحليل تطور الانفاق العام والتوظف في اليابان:

توجد محددات اقتصادية تؤثر علي النمو الاقتصادي، ومنها: الانفاق العام، ومعدل البطالة، والإيراد
العام، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، والادخار المحلي، والتكوين الرأسمالي، والاستثمار الأجنبيي المباشر، وسعر الصرف، ومعدل البطالة، وهذا ما يبينه **الجدول التالي**:

جدول (٣)

تحليل تطور الانفاق العام والتوظف في اليابان خلال(١٩٩٠-٢٠١٨)

سنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الانفاق العام		الايراد العام مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	التكوين الرأسمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	الإدخار المحلي		الاستثمار الاجنبي المباشر	
		القيمة مليار دولار	% من م.ن.ج					القيمة مليار دولار	% من م.ن.ج	القيمة مليار دولار	% من م.ن.ج
١٩٩٠	٣١٣٢.٨	٢٠٢٧.٣	٦٤.٧	٢٠٤٣.٢	١٥.٩	١٠٦٩.٢	٢٥.٤	١٠٣٦.٥	٣٣.١	٢٠.١	٠.٦
١٩٩١	٣٥٨٤.٤	٢٣٠٤.٠	٦٤.٣	٢٣٣٩.٠	٣٥.٠	١٢١٠.٣	٢٨.٩	١١٩٤.٩	٣٣.٣	٢٠.٨	٠.٦
١٩٩٢	٣٩٠٨.٨	٢٥٥٨.٦	٦٥.٥	٢٦١٢.٢	٥٣.٧	١٢٦٦.٠	٣١.٥	١٢٥٨.٣	٣٢.٢	٢١.٣	٠.٥
١٩٩٣	٤٤٥٤.١	٢٩٩٢.٣	٦٧.٢	٣٠٥٧.٧	٦٥.٥	١٣٦٧.٧	٣٥.٨	١٣٨٦.٦	٣١.١	٢٢.٥	٠.٥
١٩٩٤	٤٩٠٧.٠	٣٣٦٣.٩	٦٨.٦	٣٤٢٩.١	٦٥.٣	١٤٤٨.١	٣٩.٣	١٤٥٦.٩	٢٩.٧	٢٤.١	٠.٥
١٩٩٥	٥٤٤٩.١	٣٧٥١.٩	٦٨.٩	٣٧٩٩.٩	٤٨.٠	١٦٠٩.٨	٤٣.٤	١٥٧١	٢٨.٨	٢٥.١	٠.٥
١٩٩٦	٤٨٣٣.٧	٣٣٢٠.٨	٦٨.٧	٣٣٣٥.٣	١٤.٥	١٤٦٩.٥	٣٨.٤	١٥٦٠.٩	٣٢.٣	٢٦.٤	٠.٥
١٩٩٧	٤٤١٤.٧	٣٠٤٥.٨	٦٩.٠	٣٠٧٨.٤	٣٢.٥	١٢٩٨.٣	٣٥.٠	١٤١٦.٦	٣٢.١	٢١.٥	٠.٥
١٩٩٨	٤٠٣٢.٥	٢٨٠٩.٤	٦٩.٧	٢٨٦١.٤	٥٢.٠	١١٣٧.٠	٣١.٩	١٢٦٣.١	٣١.٣	١٧.٣	٠.٤
١٩٩٩	٤٥٦٢.١	٣٢٥٤.٠	٧١.٣	٣٣٠٥.٤	٥١.٤	١٢٦٩.٧	٣٦.٠	١٣٥٠.٨	٢٩.٦	٩.٥	٠.٢
٢٠٠٠	٤٨٨٧.٥	٣٤٨٣.٠	٧١.٣	٣٥٣٣.٥	٥٠.٥	١٣٣٨.٤	٣٨.٥	١٤٦٤.٥	٣٠.٠	٣٤.٣	٠.٧
٢٠٠١	٤٣٠٣.٥	٣١٣٢.١	٧٢.٨	٣١٥٢.٩	٢٠.٨	١١٤٢.٤	٣٣.٨	١٢٢٩.١	٢٨.٦	٣٠.٧	٠.٧
٢٠٠٢	٤١١٥.١	٣٠٤٤.٩	٧٤.٠	٣٠٨٦.٦	٤١.٧	١٠٣٠.٠	٣٢.٣	١١٢٣.٦	٢٧.٣	١٩.٣	٠.٥
٢٠٠٣	٤٤٤٥.٧	٣٢٨٥.٧	٧٣.٩	٣٣٤٢.٣	٥٦.٧	١٠٨٧.٦	٣٤.٨	١٢٢٢.٧	٢٧.٥	٢٥.٧	٠.٦
٢٠٠٤	٤٨١٥.١	٣٥٤٥.٤	٧٣.٦	٣٦١٨.٥	٧٣.٢	١١٥٨.١	٣٧.٧	١٣٥٢.٤	٢٨.١	٣٣.١	٠.٧
٢٠٠٥	٤٧٥٥.٤	٣٥٠٦.٧	٧٣.٧	٣٥٦٠.٤	٥٣.٧	١١٦٩.٩	٣٧.٢	١٣٤٤.٢	٢٨.٣	٤٦.٢	١.٠
٢٠٠٦	٤٥٣٠.٤	٣٣٤٥.١	٧٣.٨	٣٣٩٣.١	٤٨.٠	١١١٩.٨	٣٥.٤	١٢٩٣.٢	٢٨.٥	٦٠.٥	١.٣
٢٠٠٧	٤٥١٥.٣	٣٣٢٤.٣	٧٣.٦	٣٣٨٨.٤	٦٤.١	١٠٨٩.٠	٣٥.٣	١٣١٥.٠	٢٩.١	٥١.٤	١.١
٢٠٠٨	٥٠٣٧.٩	٣٧٧٨.٦	٧٥.٠	٣٧٩٥.٦	١٧.٠	١٢٠٧.٢	٣٩.٣	١٣٧٨.٣	٢٧.٤	٨٩.٠	١.٨
٢٠٠٩	٥٢٣١.٤	٤٠٨٧.٠	٧٨.١	٤١٠٩.٧	٢٢.٦	١١٦٩.٨	٤٠.٩	١٢٥٩.٨	٢٤.١	٦١.٥	١.٢
٢٠١٠	٥٧٠٠.١	٤٤٠٢.٩	٧٧.٢	٤٤٦٨.١	٦٥.٣	١٢١٥.٨	٤٤.٥	١٤٣٢.١	٢٥.١	٧٢.٢	١.٣
٢٠١١	٦١٥٧.٥	٤٨٢٩.٩	٧٨.٤	٤٨٠٣.٨	٢٦.١-	١٣٤٨.٧	٤٨.٢	١٤٨٨.٢	٢٤.٢	١١٧.٧	١.٩

٢٠١٢	٦٢٠٣.٢	٤٨٩٣.٩	٧٨.٩	٤٨١٩.٣	-٧٤.٥	١٣٩٠.٧	٤٨.٦	١٤٦١.٢	٢٣.٦	١١٧.١	١.٩
٢٠١٣	٥١٥٥.٧	٤٠٧٩.٥	٧٩.١	٣٩٨٧.١	-٩٢.٤	١٢٠٢.٧	٤٠.٥	١٢٣٩.٢	٢٤.٠	١٤٥.٠	٢.٨
٢٠١٤	٤٨٥٠.٤	٣٨١٠.٠	٧٨.٥	٣٧١٨.٣	-٩١.٧	١١٦٢.٤	٣٨.١	١١٩٦.١	٢٤.٧	١١٨.٢	٢.٤
٢٠١٥	٤٣٨٩.٥	٣٣٥٣.٤	٧٦.٤	٣٣٣٩.٤	-١٤.٠	١٠٤٤.٣	٣٤.٥	١١٨٨.٤	٢٧.١	١٣٣.٢	٣.٠
٢٠١٦	٤٩٢٦.٧	٣٧٢٤.٧	٧٥.٦	٣٧٦١.٩	٣٧.٢	١١٤٨.٨	٣٨.٨	١٣٤٧.٥	٢٧.٤	١٣٧.٧	٢.٨
٢٠١٧	٤٨٦٠.٠	٣٦٥٢.٨	٧٥.٢	٣٦٨٧.٣	٣٤.٥	١١٥٨.٤	٣٨.٣	١٣٦٥.٩	٢٨.١	١٥٣.٤	٣.٢
٢٠١٨	٤٩٧٠.٩	٣٧٠٢.٨	٧٤.٥	٣٧٤٠.٢	٣٧.٤	١١٧٠.١	٣٩.٣	١٣٢٨.٥	٢٦.٧	١٣٣.٢	٢.٧
متوسط	٤٧٢٨.٦	٣٤٦٢.٤	٧٢.٨	٣٤٨٨.٦	٢٦.١	١٢٢٤.١	٣٧.٣	١٣٢٨.٥	٢٨.٤	٦١.٧	١.٣
حد ادنى	٣١٣٢.٨	٢٠٢٧.٣	٦٤.٣	٢٠٤٣.٢	-٩٢,٥	١٠٣٠.٠	٢٥.٤	١٠٣٦.٥	٢٣.٦	٩.٥	٠.٢
حد اعلى	٦٢٠٣.٢	٤٨٩٣.٩	٧٩.١	٤٨١٩.٣	٧٣,٢	١٦٠٩.٨	٤٨.٦	١٥٧١	٣٣.٣	١٥٣.٤	٣.٢

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

تابع جدول (٣)

تحليل تطور الانفاق العام والتوظف في اليابان خلال(١٩٩٠-٢٠١٨)

سنوات	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي %	واردات السلع والخدمات مليار دولار	صادرات السلع والخدمات مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	معدل التضخم %	معدل البطالة %	سعر الصرف	الإيرادات السياحية		نسبة الموظفين % من القوي العاملة	عدد السكان مليون
								مليار$	% من الناتج المحلي		
١٩٩٠	٤.٩	٢٩٥.٨	٣٢٠.٢	٢٤.٣	٣.١	٢	١٤٤.٨	٣.٥	٠.١	٩٨.٠	١٢٣.٥
١٩٩١	٣.٤	٢٩٧.١	٣٥٠.٨	٥٣.٧	٣.٣	٢.١	١٣٤.٧	٣.٩	٠.١	٩٧.٩	١٢٣.٩
١٩٩٢	٠.٨	٢٩٨.٥	٣٧٨.٨	٨٠.٣	١.٨	٢.٢	١٢٦.٧	٤.٣	٠.١	٩٧.٨	١٢٤.٢
١٩٩٣	-٠.٥	٣٠٨.٩	٤٠٤.٣	٩٥.٤	١.٢	٢.٥	١١١.٢	٤.٧	٠.١	٩٧.٥	١٢٤.٥
١٩٩٤	١.٠	٣٤٨.٤	٤٤١.٨	٩٣.٤	٠.٧	٢.٩	١٠٢.٢	٤.٩	٠.١	٩٧.١	١٢٥.٠
١٩٩٥	٢.٧	٤٢٠.٠	٤٨٨.٩	٦٨.٩	-٠.١	٣.٢	٩٤.١	٤.٩	٠.١	٩٦.٨	١٢٥.٤
١٩٩٦	٣.١	٤٣٧.٢	٤٥٨.٢	٢١.٠	٠.١	٣.٤	١٠٨.٨	٥.٨	٠.١	٩٦.٦	١٢٥.٨
١٩٩٧	١.١	٤١٩.٠	٤٦٥.٧	٤٦.٧	١.٧	٣.٤	١٢١.٠	٦.٢	٠.١	٩٦.٦	١٢٦.١
١٩٩٨	-١.١	٣٥١.١	٤٢٤.٤	٧٣.٣	٠.٧	٤.١	١٣٠.٩	٥.٧	٠.١	٩٥.٩	١٢٦.٤
١٩٩٩	-٠.٣	٣٨٣.١	٤٥٤.٠	٧٠.٩	-٠.٣	٤.٧	١١٣.٩	٥.٧	٠.١	٩٥.٣	١٢٦.٦

٢٠٠٠	٢.٨	٤٤٩.٤	٥١٩.٣	٦٩.٩	-٠.٧	٤.٧	١٠٧.٨	٦.٠	٠.١	٩٥.٣	١٢٦.٨
٢٠٠١	٠.٤	٤١١.٨	٤٤٠.٢	٢٨.٤	-٠.٧	٥	١٢١.٥	٥.٨	٠.١	٩٥.٠	١٢٧.١
٢٠٠٢	٠.١	٣٩٧.٨	٤٥٣.٤	٥٥.٦	-٠.٩	٥.٤	١٢٥.٤	٦.١	٠.١	٩٤.٦	١٢٧.٤
٢٠٠٣	١.٥	٤٤٢.١	٥١٧.٤	٧٥.٤	-٠.٣	٥.٣	١١٥.٩	١١.٥	٠.٣	٩٤.٧	١٢٧.٧
٢٠٠٤	٢.٢	٥٢٧.٣	٦٢٤.٦	٩٧.٣	٠.٠	٤.٧	١٠٨.٢	١٤.٣	٠.٣	٩٥.٣	١٢٧.٨
٢٠٠٥	١.٧	٥٩٤.٦	٦٦٦.٣	٧١.٨	-٠.٣	٤.٤	١١٠.٢	١٥.٦	٠.٣	٩٥.٦	١٢٧.٨
٢٠٠٦	١.٤	٦٥٥.٠	٧١٩.١	٦٤.١	٠.٢	٤.١	١١٦.٣	١١.٥	٠.٣	٩٥.٩	١٢٧.٩
٢٠٠٧	١.٧	٧٠٤.٤	٧٨٩.٩	٨٥.٥	٠.١	٣.٩	١١٧.٨	١٢.٤	٠.٣	٩٦.١	١٢٨.٠
٢٠٠٨	-١.١	٨٥٥.٢	٨٧٧.٨	٢٢.٦	١.٤	٤	١٠٣.٤	١٣.٨	٠.٣	٩٦.٠	١٢٨.١
٢٠٠٩	-٥.٤	٦٢٦.٢	٦٥٥.٠	٢٨.٨	-١.٤	٥.١	٩٣.٦	١٢.٥	٠.٢	٩٤.٩	١٢٨.٠
٢٠١٠	٤.٢	٧٧٣.٩	٨٥٧.١	٨٣.٣	-٠.٧	٥.١	٨٧.٨	١٥.٤	٠.٣	٩٤.٩	١٢٨.١
٢٠١١	-٠.١	٩٥٢.٤	٩١٩.٠	-٣٣.٤	-٠.٣	٤.٥	٧٩.٨	١٢.٥	٠.٢	٩٥.٥	١٢٧.٨
٢٠١٢	١.٥	٩٩٨.٢	٩٠٢.٢	-٩٥.٩	-٠.١	٤.٣	٧٩.٨	١٦.٢	٠.٣	٩٥.٧	١٢٧.٦
٢٠١٣	٢.٠	٩٤٠.٠	٨٢٠.٦	-١١٩.٤	٠.٣	٤	٩٧.٦	١٦.٩	٠.٣	٩٦.٠	١٢٧.٤
٢٠١٤	٠.٤	٩٧٠.٣	٨٥٠.٨	-١١٩.٦	٢.٨	٣.٦	١٠٥.٩	٢٠.٨	٠.٤	٩٦.٤	١٢٧.٣
٢٠١٥	١.٢	٧٩١.٤	٧٧٣.٠	-١٨.٤	٠.٨	٣.٤	١٢١.٠	٢٧.٣	٠.٦	٩٦.٦	١٢٧.١
٢٠١٦	٠.٦	٧٥١.٩	٨٠٠.٧	٤٨.٨	-٠.١	٣.١	١٠٨.٨	٣٣.٤	٠.٧	٩٦.٩	١٢٧.٠
٢٠١٧	١.٩	٨١٨.٤	٨٦٣.٨	٤٥.٤	٠.٥	٢.٨	١١٢.٢	٣٧.٠	٠.٨	٩٧.٢	١٢٦.٨
٢٠١٨	٠.٨	٨٥٣.٨	٩١٠.٩	٥٧.١	١.٠	٢.٤	١١٠.٤	٣٧.٥	٠.٨	٩٧.٦	١٢٦.٥
متوسط	١.١	٥٨٨.٧	٦٢٥.٨	٣٧.١	٠.٥	٣.٨	١١٠.٧	١٣.٠	٠.٣	٩٦.٢	١٢٦.٧
ادنى	-٥.٤	٢٩٥.٨	٣٢٠.٢	-١١٩.٦	-١.٤	٢	٧٩.٨	٣.٥	٠.١	٩٤.٦	١٢٣.٥
اعلى	٤.٩	٩٩٨.٢	٩١٩.٠	٩٧.٣	٣.٣	٥.٤	١٤٤.٨	٣٧.٥	٠.٨	٩٨.٠	١٢٨.١

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي**:

أ- تطور الناتج المحلى الاجمالى:

- يتضح أن متوسط إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة بلغ ٤٧٢٨,٦ مليار دولار بحد أدنى ٣١٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠وبحد أقصى ٦٢٠٣,٢مليار دولار عام ٢٠١٢
- يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٤٤١٤,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلي ٤٠٣٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٤٨٨٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٤٣٠٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر.

ب- الانفاق العام:

- يتضح أن متوسط الانفاق العام خلال الفترة بلغ ٣٤٦٢.٤ مليار دولار بحد أدنى ٢٠٢٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٨٩٣.٩ مليار دولار عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع الانفاق العام من ٣٠٤٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلي ٢٨٠٩,٤ مليار عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٧.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع الانفاق العام من ٣٤٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الي ٣١٣٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

ج- الايراد العام:

يتضح أن متوسط الايراد العام خلال الفترة بلغ نحو ٣٤٨٨,٦ مليار دولار بحد أدنى ٢٠٤٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٨١٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

كما يلاحظ أن الايراد العام قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجع الايراد العام من ٣٠٧٨,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ٢٨٦١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع الايراد العام من ٣٥٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٣١٥٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

د- صافي الميزانية:

حققت الميزانية فائضاً في معظم السنوات خلال الفترة بلغ متوسطه ٢٦,١ مليار دولار بحد أدني عجز -٩٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣ وبحد أقصى فائضاً ٧٣.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ أن صافي الميزانية قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع صافي الميزانية من ٥٢ مليار دولار فائضاً عام ١٩٩٨ إلي ٥١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٩متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع صافي الميزانية من ٥٠,٥ مليار دولار فائضاً في عام ٢٠٠٠ إلي٢٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة عام ٢٠٠٨: تراجع صافي الميزانية من ٦٤,١ مليار دولار فائضاً عام ٢٠٠٧ إلي ١٧مليار دولار فائضاً عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ه- التكوين الرأسمالي:

- يتضح أن متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة بلغ نحو ١٢٢٤,١ مليار دولار بحد أدنى ١٠٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبحد أقصى ١٦٠٩,٨مليار دولار عام ١٩٩٥.
- يلاحظ أن التكوين الرأسمالي قد مر بظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع التكوين الرأسمالي من ١٢٩٨,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلي ١١٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع التكوين الرأسمالي من ١٣٣٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١١٤٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: حيث تراجع التكوين الرأسمالي من ١٢٠٧,٢مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي ١١٦٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

و- الإدخار المحلي:

- نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ ٢٨.٤% بحد أدنى ٢٣,٦% في عام ٢٠١٢ وبحد أقصى ٣٣.٨% في عام ١٩٩١.

- يلاحظ أن نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٩: تراجعت نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي من ٣١,٣ % عام ١٩٩٨ إلي ٢٩,٦% عام ١٩٩٩متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجعت نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي من ٣٠% في عام ٢٠٠٠ إلي ٢٨,٦% في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجعت نسبة الادخار المحلي لإجمالي الناتج المحلي من ٢٩,١% عام ٢٠٠٨ إلي ٢٧,٤% عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

- إجمالي الادخار المحلي:

- يتضح أن متوسط الادخار المحلي خلال الفترة بلغ ١٣٢٨,٥ مليار دولار بحد أدنى ١٠٣٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٥٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٥.
- يلاحظ أن الادخار المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجع الادخار المحلي من ١٤١٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ١٢٦٣,١مليار دولار عام ١٩٩٨متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية عام ٢٠٠١: تراجع الادخار المحلي من ١٤٦٤,٥مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١٢٢٩,١ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع الادخار المحلي من ١٣٧٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ١٢٥٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ز- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يتضح أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة بلغ ٦١,٧ مليار دولار بحد أدنى ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ وبحد أقصى ١٥٣,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧.
- يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢١,٥مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ١٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٣٠,٧مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٦١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية في عام ٢٠٠٨.

ح- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ نحو ١.١% بحد أدنى -٥,٤% في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ٤,٩% في عام١٩٩٠.
- يلاحظ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ١.١% في عام ١٩٩٧ إلي -١,١% عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٢.٨% في عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٤% عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر في عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ١,٧% في عام ٢٠٠٧ إلي سالب١,١% عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ط- إجمالي الواردات السلعية والخدمية:

- يتضح أن متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة بلغ ٥٨٨,٧ مليار دولار بحد أدنى ٢٩٥,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٩٩٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن إجمالي الواردات قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجع إجمالي الواردات من ٤١٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ٣٥١,١ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية عام ٢٠٠١: تراجع إجمالي الواردات من ٤٤٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٤١١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمير في عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة عام ٢٠٠٩: تراجع إجمالي الواردات من ٨٥٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٦٢٦,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ي- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

- يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة بلغ ٦٢٥,٨ مليار دولار بحد أدنى ٣٢٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٩١٩ مليار دولار في عام ٢٠١١.
- يلاحظ أن إجمالي الصادرات قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع إجمالي الصادرات من ٤٦٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ٤٢٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع إجمالي الصادرات من ٥١٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٤٤٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع إجمالي الصادرات من ٨٧٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ك- صافي الميزان التجاري:

- حقق صافي الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة بلغ متوسطه ٣٧,١ مليار دولار بحد أدنى عجز-١١٩,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ وبحد أقصى ٩٧,٣ مليار دولار فائضاً عام ٢٠٠٤
- يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٩: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٧٣,٣ مليار
دولار في عام ١٩٩٨ إلي ٧٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٧.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٦٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٢٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٨٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي ٢٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

ل- عدد السكان:

بلغ متوسط عدد السكان خلال الفترة نحو ١٢٦.٧ مليون نسمة، بحد أدنى ١٢٣.٥ مليون في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٢٨.١ مليون في عام ٢٠١٥، ويلاحظ أن معدل النمو السكاني كان ضئيلاً فلم يزد عدد السكان طوال الـ ٣٠ سنة إلا ٤.٥ مليون.

م- سعر الصرف: بلغ متوسطه ١١٠.٧ مقابل الدولار، وبحد أدني ٧٩.٨ وبحد أقصي ١٤٤.٨.

ن- معدل التضخم:

كان معدل التضخم من أقل معدلات التضخم في العالم، فبلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة ٠.٥% بحد أدنى-١.٤% عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ٣.٣% في عام ١٩٩١.

ش- معدل البطالة:

كان معدل البطالة من أقل معدلات البطالة في العالم إن لم يكن أقلها علي الإطلاق، حيث بلغ متوسط معدل البطالة ٣.٨% بحد أدنى ٢% عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٥.٤% في عام ٢٠٠٢.

- وتأثر معدل البطالة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: ارتفع معدل البطالة من ٣.٤% في عام ١٩٩٧ إلي ٤.١% في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٧.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: ارتفع معدل البطالة من ٥% في عام ٢٠٠٠ إلي ٥,٤% في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر في عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: ارتفع معدل البطالة من ٣.٩% في عام ٢٠٠٧ إلي ٤% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ع- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

- بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٣٧,٣ الف دولار بحد أدنى ٢٥.٤ الف دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٨,٦ الف دولار في عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٣٥ الف دولار عام ١٩٩٧ إلي ٣١,٩ الف دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٣٨,٥ الف دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٣,٨ الف دولار في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث ٢٠٠١.

ف- الايرادات السياحية:

- بلغ متوسط الايرادات السياحية خلال الفترة ١٣ مليار دولار بحد أدنى ٣.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٣٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨.
- يلاحظ أن الايرادات السياحية قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجعت الايرادات السياحية من ٦.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧إلي ٥.٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجعت الايرادات السياحية من ٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٥.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجعت الايرادات السياحية من ١٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ١٢,٥٥.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

كما بلغ متوسط نسبة الايرادات السياحية إلي إجمالي الناتج المحلي نسبة ضئيلة ٠.٣% وبحد أدني ٠.١% من عام ١٩٩٠ الي ٢٠٠١، بحد أقصي ٠.٨% في عام ٢٠١٨.

ص- معدل التوظف إلي القوي العاملة في اليابان:

- بلغ متوسط معدل التوظف إلي القوي العاملة خلال الفترة ٩٦,٢% بحد أدنى ٩٤,٦% عام ٢٠٠٢ وبحد أقصى ٩٨% في عام ١٩٩٠.
- يلاحظ أن معدل التوظف إلي القوي العاملة قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٦,٦% في عام ١٩٩٧إلي ٩٥,٩% عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٥,٣% في عام ٢٠٠٠ إلي ٩٥% عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٦% في عام ٢٠٠٧ إلي ٩٤,٩% عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرضية البحثية **القائلة**:

توجد أهمية إقتصادية من الإنفاق الحكومي والتوظف في اليابان، حيث تبين **الأتي:**

١ـ الانفاق العام:

أ- يتضح أن متوسط الانفاق العام خلال الفترة بلغ ٣٤٦٢.٤ مليار دولار بحد أدنى ٢٠٢٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٨٩٣.٩ مليار دولار عام ٢٠١٢.

ب- يلاحظ أن الانفاق العام قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع الانفاق العام من ٣٠٤٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلي ٢٨٠٩,٤ مليار عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٧.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجع الانفاق العام من ٣٤٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الي ٣١٣٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

٢ـ معدل التوظف إلي القوي العاملة في اليابان:

أ- بلغ متوسط معدل التوظف إلي القوي العاملة خلال الفترة ٩٦,٢% بحد أدنى ٩٤,٦% عام ٢٠٠٢ وبحد أقصى ٩٨% في عام ١٩٩٠.

ب- يلاحظ أن معدل التوظف إلي القوي العاملة قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي عام ١٩٩٨: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٦,٦% في عام ١٩٩٧إلي ٩٥,٩% عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية في عام ٢٠٠١: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٥,٣% في عام ٢٠٠٠ إلي ٩٥% عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجعت معدل التوظف إلي القوي العاملة من ٩٦% في عام ٢٠٠٧ إلي ٩٤,٩% عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ثانياً: التوصيات:

١- لابد من زياة تدخل الدولة في مراحل التنمية الأولي، حتي تحمي الاقتصاد من أي إنحرافات.

٢- لابد من زيادة الإهتمام بقطاع الخدمات أولاً ثم الصناعة، لما لهما من دور في رفع معدل النمو الاقتصادي.

٣- زيادة الإهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

٤- زيادة جودة الصناعات، وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية وفتح الأسواق.

٥- زيادة الإهتمام بالصناعت الثقيلة.

المراجع:

(١)حسين شريف، **التحدى اليابانى فى التسعينيات (دراسة تحليلية للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اليابان)**، (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٩١)، ص ٢٤.

(٢)حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ١٦.

(3)Hugh Dalton; " **Principles of Public Finance** "; Routledge Library Editions; London; First Published in 1922; Reprinted in 2003; pp 211-238.

(4)J.R. Gupta**; " Public Economics in India: Theory and Practice** "; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi; 2007; p. 117.

(5)(5) J.R. Gupta; **op.cit**; p118

(٦)الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، **العدد الخامس**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ٢٠١١، ص١٤٠-١٥٢.

(٧)عبد الله بن جمعان الغامدي، **الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة**، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة اسيوط، العدد الثالث والاربعون، ديسمبر٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٨)عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدر البيضاء، منشورات رمسيس، ٢٠٠٠)، ص ص ١٥-١٦.
(٩)إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.
(10)https://mawdoo3.com.
(١١)إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.
(12)*Kodama, Toshihiro* , "Case study of regional university-industry partnership in practice", ***Institute for International Studies and Training***, **Retrieved** 16 February 2014.
(13)Rocket News 24,"**Five things that keep Japanese people chained to their jobs**", 2013-08-26, ju.2018.
(14)*Iwadare, Yoshihiko*, "Strengthening the Competitiveness of Local Industries: The Case of an Industrial Cluster Formed by Three Tokai Prefecters" (PDF), **Nomura Research Institute**. ***p. 16.*** **Retrieved 16** February 2014.
(١٥)إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.
(١٦)علوان جواد الجميلي، **جذور النهضة اليابان**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٤)، ص ٤٠.
(١٧)إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.
(١٨)علوان جواد الجميلي، **مرجع سابق**، ص ٤١.
(١٩)إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.
(20) Export and Import Partners of Japan," CIA World Factbook", **Retrieved 23 July 2018**.
(٢١)إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.